ما وراء الخط الأخضر: أندية المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة

المقدمة

يرتكز هذا التقرير على الحق الفلسطيني في الأرض والكرامة وحرية الحركة وتقرير المصير. ويعترف بالدور الذي تؤديه أطراف متعددة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية، وحكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إضافة إلى الهيئات الرياضية الدولية والوطنية، في استعمار فلسطين. كما يقر بأن إنشاء دولة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية ذات الطابع الصهيوني أدى إلى التهجير الجماعي للفلسطينيين، بما في ذلك احتلال 78% من أراضيهم، وهي حقيقة ما تزال تشكل أساسا للظلم القائم حتى اليوم.

ولا يقبل هذا التقرير حصر الحقوق الفلسطينية ضمن حدود رسمت من دون موافقة الفلسطينيين. ويستخدم مصطلح "الخط الأخضر" هنا ليس باعتباره حدودا عادلة أو نهائية، بل باعتباره الحد الأدنى القانوني الذي يتعين على الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" والاتحاد الأوروبي لكرة القدم "يويفا" الاعتراف به. وحتى مع وجود هذا الحد الظاهري، لا تزال الأندية التابعة للاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم تمارس أنشطة داخل الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة خارج الخط الأخضر، بما يساهم في استمرار مصادرة الأراضي.

ومن خلال توثيق هذه الممارسات، يسعى التقرير إلى دعم الجهود الرامية إلى حماية الأرض الفلسطينية وسبل العيش الفلسطينية اليوم، من دون أن يحد ذلك من المطالب الفلسطينية الأوسع وغير المحسومة بالعدالة، بما في ذلك الحق الفلسطيني في العودة.

الخلفية

في عام 2016، أفادت منظمة "هيومن رايتس ووتش" بوجود تسعة أندية إسرائيلية غير قانونية للمستوطنين تقع على أراض فلسطينية خلف حدود هدنة عام 1949، المعروفة باسم "الخط الأخضر"، في الضفة الغربية. وبحلول عام 2026 ارتفع العدد إلى عشرة أندية، حيث تمتلك غالبية هذه الأندية مكاتب مسجلة في الضفة الغربية، بينما تلعب سبعة منها مبارياتها البيتية داخل تلك المستوطنات غير القانونية. كما قد يكون ناد ثامن ينظم بطولات في القدس الشرقية. وقد توسعت جميع الأندية التي ما تزال نشطة، والتي حققت فيها "هيومن رايتس ووتش"، من حيث الحجم والنشاط. وإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة أندية إسرائيلية تنشط حاليا في الجولان السوري المحتل.

ويمتلك كل من "فيفا" و"يويفا" أنظمة أساسية تمنع الاتحادات الأعضاء من إقامة مباريات على أراضي اتحاد عضو آخر من دون موافقته. كما تحظر هذه الأنظمة أي شكل من أشكال التمييز.

وقد تعرضت إدارة المؤسستين لتدقيق دولي متزايد بسبب سماحهما لأندية المستوطنات غير القانونية بانتهاك هذه الأنظمة والقانون الدولي.

ورغم ذلك، لم تتخذ أي من المؤسستين إجراءات حاسمة لحظر هذه الأندية أو تعليق عضوية الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم.

وتشير الأدلة الواردة في هذا التقرير إلى أن أندية المستوطنات غير القانونية سمح لها بدلا من ذلك بالتطور والصعود إلى الدرجة الممتازة الإسرائيلية، والمشاركة في بطولات "يويفا"، والحصول على ملايين اليوروهات من التمويل من مؤسسة "يويفا" والحكومة الأمريكية. وبينما كان "فيفا" يدعي التحقيق في هذه الأندية، كان في الوقت نفسه يبث مباريات بعضها. كما تشير الأدلة إلى أن رابطة الدوري الإسباني "لا ليغا" ربما دعمت ماليا زيارة أحد أندية المستوطنات إلى مقرها الرئيسي، إضافة إلى جولة داخل أندية إسبانية، بما في ذلك مرافق نادي أتلتيكو مدريد، عام 2023.

وبعيدا عن تهديد مكانة الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم في الساحة الدولية، منحت أندية المستوطنات حصانة كاملة للتوسع، بينما تستخدمها الحكومة الإسرائيلية فعليا كمرتكزات سياسية لترسيخ الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الضفة الغربية المحتلة.

وعليه، فإن دمج هذه الأندية داخل هياكل "فيفا" و"يويفا" يمنح شرعية للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وسوريا، وربما يشجع على توسيع الاستيطان. وبناء على ذلك، وبتاريخ 16 شباط/فبراير 2026، وجهت اتهامات رسمية إلى رئيسي "فيفا" و"يويفا" أمام المحكمة الجنائية الدولية بالمساعدة في ارتكاب جرائم حرب، تتمثل في نقل سكان مدنيين إلى أراض محتلة، وجرائم ضد الإنسانية تتمثل في الفصل العنصري.

ويقدم هذا التقرير عرضا محدثا وموسعا لطبيعة أندية المستوطنات، حيث يستعرض أولا الأندية التي تنشط داخل المستوطنات غير القانونية في فلسطين وسوريا، وكيف يسهم وجودها في تطبيع سرقة الأراضي. ثم يستعرض الأدلة الداعمة للشكوى المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك أدلة تشير إلى أن قيادة "فيفا" و"يويفا" تساعد في إضفاء الشرعية على المستوطنات، وتسهيل انتقال المستوطنين، وتطبيق نظام فصل عنصري من خلال كرة القدم.

كما يتناول التقرير نمو هذه الأندية تحت قيادة "فيفا" و"يويفا"، وطرق دمجها ولاعبيها ضمن هياكل المؤسستين، إضافة إلى الكيفية التي منحت بها حصانة وفرصا جديدة لتلميع صورتها رياضيا، بما في ذلك عبر الدعم المقدم من مؤسسة "يويفا" والحكومة الأمريكية.

الأندية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية

يعلم "فيفا" بوجود أندية المستوطنات غير القانونية منذ عام 2013 على الأقل، عندما قدم الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم أدلة على وجود أنشطة كروية إسرائيلية غير مصرح بها على أراضيه، في انتهاك واضح لأنظمة "فيفا" والقانون الدولي. وبعد ذلك، قدم تقرير "هيومن رايتس ووتش" عام 2016 عرضا شاملا لهذه الأندية.

وبعد سنوات من المماطلة في التعامل مع القضية، تعرض "فيفا" و"يويفا" لضغوط متزايدة لتطبيق أنظمتهما والمساهمة في عزل إسرائيل دوليا، في ظل تصاعد الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين.

ويشمل ذلك مقتل 1007 شخصيات رياضية فلسطينية، من بينهم أكاديميات أطفال كاملة ومسؤولون تابعون لـ"فيفا". وفي الوقت نفسه، تتضمن الحملة الإسرائيلية الأوسع للتطهير العرقي تصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية، إلى جانب خطط حكومية إسرائيلية لضم الأراضي هناك.

وفي عام 2024، وتحت ضغط متزايد، أنشأ "فيفا" لجنة للحوكمة والتدقيق والامتثال للتحقيق في مشاركة فرق إسرائيلية يزعم أنها تتمركز في الأراضي الفلسطينية ضمن المسابقات الإسرائيلية. كما أنشئت لجنة انضباط منفصلة للتحقيق في اتهامات بالتمييز تقدم بها الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم.

وفي آذار/مارس 2026، وفي خطوة تعرضت لانتقادات واسعة، أعلن "فيفا" فرض غرامة على الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم بقيمة 150 ألف فرنك سويسري فقط، بسبب الفشل في معالجة العنصرية الصادرة عن مسؤوليه وجماهيره.

ورغم أن أندية المستوطنات تطبق نظام فصل عنصري ضد الفلسطينيين على أراضيهم، قرر "فيفا" السماح باستمرار نشاطها، واصفا الوضع القانوني للضفة الغربية بأنه "مسألة غير محسومة ومعقدة للغاية بموجب القانون الدولي العام."

وحتى الآن، لم ينشر "فيفا" نتائج لجنة الحوكمة والتدقيق والامتثال، التي يفترض أنها شكلت أساس قراره بالسماح لهذه الأندية بمواصلة اللعب.

وفي ظل غياب تحقيق واضح وفي الوقت المناسب من قبل "فيفا"، وبالنظر إلى إلحاح الوضع، جرى إعداد قائمة بالأندية النشطة التابعة للمستوطنات غير القانونية المشاركة في دوريات الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم خلال موسم 2025-2026.

الأندية الإسرائيلية العاملة في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة

تشمل الأندية التي تم توثيق نشاطها داخل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة:

- هبوعيل أورانيت
- مكابي أورانيت
- إيروني أريئيل
- بيتار معاليه أدوميم
- بيتار نورديا القدس
- نادي القدس لكرة القدم
- هبوعيل بيكات هيردن
- هبوعيل (كاتامون) القدس
- بيتار مجلس بنيامين الإقليمي
- نادي بني رعنانا أوزي كوهين

ويشير التقرير إلى أن عددا من هذه الأندية يمارس نشاطه المباشر داخل المستوطنات، بينما يمتلك البعض الآخر مكاتب أو مقرات إدارية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولوائح "فيفا" و"يويفا."

كما يوضح التقرير أن بعض الأندية التي كانت قد وثقت عام 2016 واصلت نشاطها وتوسعت، ومنها إيروني أريئيل وبيتار معاليه أدوميم وهبوعيل أورانيت.

أما هبوعيل (كاتامون) القدس، الذي تحول لاحقا إلى هبوعيل القدس، فقد استمر في استخدام منشآت ومكاتب مرتبطة بالمستوطنات، بما في ذلك أنشطة داخل مستوطنة "هار أدار."

الأندية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل

إضافة إلى مستوطنات الضفة الغربية، كشف التحقيق عن وجود ثلاثة أندية إسرائيلية تنشط في الجولان السوري المحتل، وهي:

· MMBA Golan Football Club
· Merkaz Kehilati Qazrin
· Vatikey FC MMBA Hagolan Vehaglil

ويشير التقرير إلى أن الجولان، الذي احتلته إسرائيل عام 1967، يعد أرضا سورية محتلة بموجب قرارات الأمم المتحدة. كما يوضح أن دمج هذه الأندية ضمن الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم يندرج ضمن جهود أوسع لتطبيع الاحتلال الإسرائيلي للجولان.

تطبيع سرقة الأراضي داخل هياكل فيفا ويويفا

يرى التقرير أن إدماج الأندية الإسرائيلية ضمن هياكل "فيفا" و"يويفا" يساهم في تطبيع سرقة الأراضي الفلسطينية والسورية.

ويشير إلى أن الأراضي التي أقيمت عليها الملاعب كانت تستخدم سابقا لأغراض زراعية ورعوية من قبل الفلسطينيين، قبل أن تصادر بحجج أمنية أو باعتبارها "أراضي دولة" بعد الاحتلال العسكري الإسرائيلي عام 1967.

وفي حالة مستوطنة "هار حوما"، يوضح التقرير أن جزءا كبيرا من الأراضي ظل ملكية فلسطينية خاصة حتى صادرتها إسرائيل عام 1991.

كما ينقل التقرير شهادات لفلسطينيين حرموا من الوصول إلى أراضيهم بعد إنشاء المستوطنات والملاعب فوقها.

ويشير كذلك إلى أن دمج أندية الجولان ضمن المنظومة الرياضية الإسرائيلية يستخدم كوسيلة لدمج السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال داخل البنية الإسرائيلية، وتحويل كرة القدم إلى أداة سياسية وثقافية لترسيخ الاحتلال.

الشكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية

في شباط/فبراير 2026، تصاعد الضغط على قيادة "فيفا" و"يويفا" بعد تقديم شكوى من 120 صفحة إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل فريق قانوني متخصص.

واتهمت الشكوى رئيس "فيفا" جياني إنفانتينو ورئيس "يويفا" ألكسندر تشيفرين بالمساعدة في ارتكاب جرائم حرب، تحديدا نقل سكان مدنيين إلى أراض محتلة، خلافا للمادة 8 من نظام روما الأساسي.

كما اتهمتهما بالمساعدة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتحديدا جريمة الفصل العنصري.

وقدمت الشكوى من قبل تحالف يضم لاعبين فلسطينيين وأندية فلسطينية ومالكي أراض ومنظمات حقوقية دولية ومجموعات مناصرة.

وبحسب مقدمي الشكوى، فإن إدماج فرق المستوطنات داخل هياكل "فيفا" و"يويفا" يشكل تواطؤا مع هذه الانتهاكات المزعومة.

ورد "يويفا" برفض الاتهامات واعتبارها "ادعاءات مثيرة وغير مثبتة"، بينما لم يعلق "فيفا" علنا.

بث مباريات المستوطنات عبر FIFA+

كشف التحقيق أن "فيفا" كان يبث مباريات تقام داخل مستوطنة "هار حوما" في القدس الشرقية المحتلة عبر منصة "FIFA+" .

وتحقق المنصة إيرادات من الإعلانات والرعاية وتوسيع العلامة التجارية، ما يعني أن أندية المستوطنات قد تشكل مصدرا ماليا غير مباشر لـ"فيفا"، في حين تمنح المنصة مساحة لترويج حياة المستوطنات وتطبيعها.

كما يشير التقرير إلى أن المباريات كانت تبث بالشراكة مع الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم وشركة إسرائيلية متخصصة بالبث الرياضي.

دور كرة القدم في دعم الاستيطان

يؤكد التقرير أن كرة القدم تستخدم كوسيلة لجذب السكان الإسرائيليين إلى المستوطنات وتعزيز استدامتها.

ويستشهد بوثائق تمويل وخطط استراتيجية تشير إلى أن الترويج للرياضة داخل المستوطنات يستخدم كـ"إعلان للمدينة" ووسيلة لتحسين صورتها وجذب سكان وزوار جدد.

كما يوضح أن بعض المستوطنين ذكروا أن وجود مرافق رياضية وأندية كرة قدم كان عاملا رئيسيا في قرارهم الانتقال للسكن في المستوطنات.

ويشير التقرير إلى أن إزالة هذه الأندية من مسابقات "فيفا" و"يويفا" قد يؤدي إلى تقويض شرعية المستوطنات وتقليل جاذبيتها.

نقل اللاعبين إلى الأراضي المحتلة

يرى التقرير أن السماح لأندية المستوطنات بالمشاركة في مسابقات رسمية يساهم أيضا في نقل اللاعبين إلى الأراضي المحتلة، بما يخالف القانون الدولي.

ويشير إلى أن بعض هذه الأندية تضم لاعبين من داخل المستوطنات ومن مناطق إسرائيلية أخرى، بل وتجذب لاعبين أجانب.

فعلى سبيل المثال، ضم فريق سيدات هبوعيل (كاتامون) القدس لاعبات من غانا والبرازيل ونيجيريا أثناء خوضه مباريات في مستوطنة "هار حوما."

أندية المستوطنات كمصدر رزق للمستوطنين

يذكر التقرير أن إدماج أندية المستوطنات ضمن هياكل "فيفا" و"يويفا" يوفر فرص عمل للمستوطنين ويجعل المستوطنات أكثر استدامة اقتصاديا.

فالأندية تدفع رواتب للمدربين واللاعبين، وتستقطب جماهير وزوارا يساهمون في تنشيط الأعمال التجارية المحلية داخل المستوطنات.

كما تشارك بعض الأندية في حملات اجتماعية ودعم لحراس المستوطنات والقوات الأمنية الإسرائيلية.

تطبيق الفصل العنصري

يؤكد التقرير أن الفلسطينيين، بمن فيهم أصحاب الأراضي الأصلية التي أقيمت عليها الملاعب، ممنوعون فعليا من الاستفادة من هذه المنشآت الرياضية.

ويشير إلى أن الدخول إلى المستوطنات يخضع لنظام تمييزي يسمح للإسرائيليين والمستوطنين بالدخول بحرية، بينما يحرم الفلسطينيون من ذلك.

كما يوضح أن بعض البلديات الاستيطانية أكدت علنا تنفيذ مشاريع رياضية "من دون عمال فلسطينيين"، ما يعكس، بحسب التقرير، طبيعة نظام الفصل العنصري القائم.

الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن استمرار "فيفا" و"يويفا" في السماح لأندية المستوطنات بالمشاركة داخل منظومة كرة القدم الدولية يمنح شرعية عملية للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراض فلسطينية وسورية محتلة.

ويرى معدو التقرير أن كرة القدم تحولت من مجرد نشاط رياضي إلى أداة سياسية وثقافية واقتصادية تستخدم لدعم الاستيطان وتوسيعه وترسيخ الاحتلال.

كما يؤكد التقرير أن تجاهل المؤسستين الرياضيتين الدوليتين لهذه الانتهاكات يضعهما في موضع المساءلة الأخلاقية والقانونية، خاصة مع تصاعد الدعوات الدولية لاتخاذ إجراءات ضد الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم والأندية المرتبطة بالمستوطنات.